اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمـــانـــة العـــامـــة
دمشق - ص.ب : ٣٨٠٠
هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢
فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

المؤتمر الفني الدوري العشرين للاتحاد

التكامل العربي في مجال
التنمية الريفية المستدامة
لتحقيق الأمن الغذائي العربي

التكامل العربي ودوره في إحداث التنمية الزراعية

اعداد
فايز المقداد

وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي – الهيئة العامة للبحوث الزراعية
الجمهورية العربية السورية

دمشق : 24 - 26 /5/ 2015

التكامل العربي ودوره في إحداث التنمية الزراعية

فايز المقداد[1]

الملخص

إنّ الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إبراز أهمية وجود استراتيجيّة عربيّة زراعية مشتركة، تحقق التنمية الزراعية العربية من خلال السماح بانتقال عناصر الإنتاج بين الدول العربيّة بحرّيّة، وقد تم استخدام البيانات القومية التجميعية من الإحصائيّات المنشورة وغير المنشورة في كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO إضافةً إلى بيانات بعض وزارات الزراعة العربيّة التي أمكن الحصول عليها وبعض الدراسات الأخرى، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لإبراز أهمية إحداث التنمية في القطاع الزراعي وإلقاء الضوء على ما يمتلكه الوطن العربي من موارد وما يعترضه من معوقات، وقد تبين أن الوطن العربي يمتلك نحو 10.2% من مساحة العالم إلا أنّ المساحات المزروعة فعلاً لم تتجاوز 5.1% فقط من هذه المساحة و20.7% من المساحات القابلة للزراعة، وبالمقابل فإنّ موارده المائية تقدر بنحو 352 مليار متر مكعب لا تمثل سوى 0.5% من الموارد المائية في العالم ويأتي 65% منها من الأمطار والمصادر السطحية وتستغل الدول العربية 80% من مواردها المائية المتاحة وتستخدم نحو 60% من الكميات المستغلة في الزراعة، كما بلغت القوة العاملة الزراعية 29.5 مليون نسمة تمثل 30.2% من إجمالي القوة العاملة و 9.5% من إجمالي عدد السكان، كما أن حجم الاستثمارات الزراعية لم يتجاوز 135 مليار دولار تمثل نحو 11% فقط من حجم الاستثمار العربي الكلي، وانحصرت اهتمامات السياسات الزراعيّة العربية بصفة عامّة حول الحدّ من الواردات وتنمية وتشجيع الإنتاج والصادرات من بعض السلع الزراعيّة واعتناق مبدأ الاكتفاء الذاتي بشكل منفرد واعتماداً على الموارد المتاحة لديها فقط وبسبب توزع الموارد بكافة أشكالها بشكل متفاوت بين الدول العربية فلا يمكن إحداث التنمية الزراعية العربية قطرياً دون أخذ التكامل العربي في المقام الأول بعين الاعتبار كأساس لتلك التنمية.

الكلمات المفتاحية: التكامل العربي، التنمية الزراعية، السياسات الزراعية، الاكتفاء الذاتي، الموارد العربية.

---

[1] الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، إدارة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، سوريا.

Arab Integration and Its Role in the Agricultural Development

Fayez AL-Mikdad[1]

Abstract

The main objective of this study is to highlight the importance of a joint agricultural Arab strategy to achieve Arab agricultural development, by allowing the movement of production factors among Arab countries freely. Data used in this study is the aggregate data obtained from AOAD, FAO, Some Arab Ministries of Agriculture, and other studies. The study analytical descriptive approach adopted to highlight the importance of bringing development in the agricultural sector and shed light on what resources owned by the Arab world of and impediments thereto. It was found that the Arab world has about 10.2% of the geographical area of the world, but the actual cultivated area did not exceed 5.1% of this area, and 20.7% of the arable Arabic land. The water resources are estimated at 352 billion cubic meters, representing only 0.5% of the water resources in the world, 65% of which comes from rain and surface sources. Arab countries use 80% of this water, 60% of which used in agriculture. Agricultural labor force stood at 29.5 million people, representing 30.2% of the total workforce and 9.5% of the total population. Agricultural investments did not exceed $ 135 billion, representing about 11% only of the total Arab investment size. Arab agricultural policies focused on the reduction of imports, encouraging production and exports of some products, and to achieve self-sufficiency and individually depending on the resources available to every single country. Because resources are unevenly distributed among Arab countries, it's hard to achieve the Arab agricultural development without considering the Arab integration as the basis for such development.

Key words: Arab integration, agricultural development, agricultural policies, self-sufficiency, the Arab resources.

[1] General Commission of Scientific Agricultural Researches (GCSAR), Administration of Soci-Economic Research, Damascus, Syria.

1- مقدّمة:

يعدّ القطاع الزراعي القطاع الأساسي في الاقتصاد العربي وقاعدة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الدول العربيّة، ويتطلّب تحقيق الكفاءة الإنتاجيّة استغلال الموارد الزراعيّة بصورة سليمة، وهو ما يعتبر أحد أهداف وركائز السياسة الزراعيّة الصحيحة، ويتم توسيع الطاقة الإنتاجيّة الزراعيّة لمواجهة حاجات الاستهلاك المختلفة من خلال رفع الإنتاجيّة، عن طريق إعادة تنظيم استخدام الموارد.

يُقصد بالتنمية الزراعية إحداث التغيير في القطاع الزراعي بالاعتماد على جهد منظم وإدارة وتخطيط سليمين، للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم في القطاع الزراعي، سواء كان هذا التغيير من النواحي الفنية الإنتاجية أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو بيئياً أو ثقافياً.... إلخ.

فمازالت الزراعة في القرن الحادي والعشرين أداة جوهرية من أجل التنمية المستدامة وتقليص الفقر. حيث يعيش ثلاثة من كل أربعة فقراء في البلدان النامية في المناطق الريفية (World Bank, 2002).

لقد عانى أكثر من 870 مليون شخص من الجوع الحاد عام 2012 (FAO, 2013)، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الأرض عام 2050 إلى نحو 9.6 مليار نسمة (the Economist, 2013)، يجب تأمين احتياجاتهم الغذائية. ولا يختلف الوضع كثيراً في الدول العربية، فعلى الرغم من تحقيقها للاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل (كالقمح في سوريا)، لا تزال الدول العربية تعاني من معدلات عالية في النمو السكاني تصل إلى أكثر من 2% سنوياً بالمتوسط (population reference bureau, 2012).

وفي ظل احتياجات الصناعة من المنتجات الزراعية الأولية، وفي ظل تحديات التغيرات المناخية ومحدودية الموارد الطبيعية وعلى رأسها الأرض الزراعية والمياه، فإنّ هناك حاجة ملحة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي ومواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، كما أن معالجة قضايا الفقر والتنمية الريفية والهجرة الداخلية من الريف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية الزراعية الملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في الدول العربية.

2- أهميّة الدراسة:

تتجلى المشكلة الأساسية في حاجة الدول العربية الملحّة للتنمية الزراعية، حيث تعاني الدول العربية من:

- محدودية الموارد الزراعية الطبيعية (الأرض والمياه) والاستخدام غير الكفء لها.
- انخفاض في إنتاجية وحدة المساحة (بمفهومها الفيزيائي yield والاقتصادي productivity).
- التدهور البيئي الناتج عن الأنشطة الزراعية.
- انخفاض مستوى المعيشة في الريف والتمايز على أساس الجنس والنطاق الجغرافي في مؤشرات التنمية وما له من آثار اجتماعية سلبية (كالفقر والهجرة الداخلية أو الخارجية).
- كما تعاني الدول العربيّة من فجوة كبيرة بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك، الأمر الذي يترتّب عليه واردات كبيرة تشكّل عبئاً على موازين المدفوعات، وبناءً على ذلك فقد حاولت الدول العربيّة اعتناق مبدأ الاكتفاء الذاتي وزيادة إنتاجها بشكلٍ منفرد، ورغم امتلاك الوطن العربي لكمّ هائل من الموارد الزراعيّة، ألا

أنها موزّعة بشكل متفاوت بين الدول العربيّة، لذلك فإنّ هناك إجماعاً على أنّ التكامل الزراعي العربي يعدّ شرطاً ضرورياً لإحداث التنمية الزراعيّة في الدول العربيّة، شريطة أن يتمّ ذلك في ظل آليّات جديّة للعمل العربي المشترك، وبصورة تضمن توزيع المنافع والأعباء بصورة عادلة.

3- أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة إلقاء الضوء على أهمية وجود استراتيجيّة عربيّة زراعية مشتركة، تحقق التنمية الزراعية، من خلال السماح بانتقال عناصر الإنتاج بين الدول العربيّة بحرّيّة، وذلك بدراسة الوضع القائم للموارد الزراعية في الدول العربيّة، والسياسات الزراعية المتبعة فيها، ومعوقات إحداث التنمية الزراعية العربية.

4- مواد وطرق الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لإبراز أهمية إحداث التنمية في القطاع الزراعي، وإلقاء الضوء على ما يمتلكه الوطن العربي من موارد، وما يعترضه من معوقات. واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية القومية التجميعية، المأخوذة من البيانات والإحصائيّات المنشورة وغير المنشورة في كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO، وتقارير التنمية البشريّة للأمم المتّحدة، إضافةً إلى بيانات بعض وزارات الزراعة العربيّة التي أمكن الحصول عليها، وبعض الدراسات الأخرى.

5- النتائج:

5-1- أهمية القطاع الزراعي في التنمية:

يبرز الدور الكبير للقطاع الزراعي في إحداث التنمية من خلال ما يلي:

- مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية والإنتاج الزراعي كماً ونوعاً وتحقيق الأمن الغذائي.
- إدارة الموارد لتخفيض الأثر الكبير الذي يتركه النشاط الزراعي على البيئة، وتخفيض آثار التغّير المناخي.
- تقديم الخدمات البيئية (امتصاص غاز الكربون، وإدارة المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي).
- إمداد الكثير من الصناعات بالمواد الأولية اللازمة.
- استيعاب أعداد كبيرة من القوة العاملة.
- خلق فرص العمل في المناطق الريفية وتقليل الهجرة وتقليص الفقر.

ويُقدّر الناتج المحلّي العربي الإجمالي بأسعار السوق وفقاً لأسعار عام 2005 بنحو (1057.72) مليار دولار، وتقدر قيمة الناتج الزراعي في نفس العام بنحو (71.95) مليار دولار، أي ما يعادل 6.8%، من الناتج المحلي الإجمالي، وتبدو هذه النسبة قليلة إلا أنها ليست كذلك نظراً لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي تسبّبه القيمة العالية لصادرات تلك الدول من النفط.

وقد استهدفت خطط التنمية في أغلب الدول العربية زيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق فائض يمكن تصديره، فبلغت قيمة الصادرات الكلية عام 2005 نحو 559.5 مليار دولار، وتمثّل قيمة الصادرات الزراعية نحو

1.9% منها. وبالمقابل بلغت قيمة الواردات الكلية العربيّة حوالي 317.203 مليار دولار عام 2005، وكان منها نحو 12.4% للواردات الغذائيّة (المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، 2006).

5-2- القاعدة المورديّة الزراعيّة في الدول العربيّة:

من أجل إعداد خطط التنمية الزراعيّة لا بدّ من التعرّف على القاعدة المورديّة المتاحة في الدول العربيّة، وكيفيّة وضع هذه الموارد ضمن نطاق الاستخدام الأمثل، واستغلالها عربيّاً دونما أيّ اعتبار للحدود والفواصل الإداريّة التي تقطّع أوصال الوطن العربيّ وتحول دون استفادته من موارده الغنيّة المتكاملة. هذا ولا بدّ أن تُبنى استراتيجيّة التنمية الزراعيّة العربيّة على عدّة فرضيّات أساسيّة أهمّها توافر القناعة لدى الدول العربيّة بالدور الهامّ الذي يلعبه القطاع الزراعيّ في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، والإيمان بالقدرات التكامليّة العربيّة على تحقيق الأمن الغذائيّ والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

5-2-1- الموارد الأرضية:

يتضح من الجدول (1) أنّ مساحة الدول العربيّة حوالي 1406.146 مليون هكتار، وتشكّل المساحات القابلة للزراعة نحو 343.339 مليون هكتار تمثّل 24.42% من المساحة الإجماليّة. بينما تشكّل الأراضي المزروعة منها حوالي 71.310 مليون هكتار، أي ما يعادل نحو 5.1% فقط من المساحة الإجماليّة، وما نسبته حوالي 20.77% من الأراضي القابلة للزراعة،

جدول رقم (1): المساحة الجغرافية والقابلة للزراعة والمزروعة فعلاً في الدول العربيّة عام 2005:

الدولة	المساحة الجغرافيه (1000 هكتار)	المساحة القابلة للزراعة (1000 هكتار)	% من المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة (1) (1000 هكتار)	% من المساحة القابلة للزراعة	المساحة غير المزروعة (1000 هكتار)	% من المساحة القابلة للزراعة
الأردن	8928.72	1012.00	11.33	363.73	35.94	648.27	64.06
الإمارات	8360.00	560.00	6.70	233.51	41.70	326.49	58.30
البحرين	70.66	10.00	14.15	4.45	44.53	5.55	55.47
تونس	16230.00	9769.00	60.19	5179.98	53.02	4589.02	46.98
الجزائر	238174.10	31150.00	13.08	8403.57	26.98	22746.43	73.02
جيبوتي	2320.00	1.10	0.05	0.41	37.27	0.69	62.73
السعودية	214969.00	73710.00	34.29	4357.00	5.91	69353.00	94.09
السودان	250000.00	136837.00	54.73	21112.99	15.43	115724.01	84.57
سوريا	18518.00	6399.00	34.56	5587.00	78.30	813.00	12.70
الصومال	63766.00	4367.00	6.85	1500.00	34.35	2867.00	65.65
العراق	43505.25	10010.00	23.01	6929.75	69.23	3080.25	30.77
عمان	30950.00	805.00	2.60	102.56	12.74	702.44	87.26
فلسطين	620.70	223.00	35.93	182.80	81.97	40.20	18.03
قطر	1143.00	71.00	6.21	27.10	38.17	43.90	61.83
الكويت	1781.80	54.00	3.03	8.81	16.31	45.19	83.69
لبنان	1040.00	388.00	37.31	268.00	69.07	120.00	30.93
ليبيا	175954.00	15585.00	8.86	2644.00	16.97	12941.00	83.03
مصر	100160.00	3630.00	3.62	3526.30	97.14	103.70	2.86
المغرب	71085.00	30395.00	42.76	8946.60	29.43	21448.40	70.57
موريتانيا	103070.00	647.00	0.63	322.00	49.77	325.00	50.23
اليمن	55500.00	17715.00	31.92	1609.50	9.09	16105.50	90.91
الجملة	1406146.23	343339.10	24.42	71310.06	20.77	272029.04	79.23

المصدر: http://faostat3.fao.org/faostat-gateway/go/to/home/E ،
والمنظّمة العربيّة للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلّد 26، 2006.

أي أنّ هناك حوالي 272 مليون هكتار قابلة للزراعة لكنها لاتزال غير مستغلّة، وتمثّل هذه المساحة نحو 79.23% من المساحات القابلة للزراعة في الوطن العربي، حيث أنّ استغلال هذه الأراضي يتطلّب الكثير من البنيات الأساسيّة، من خزانات وسدود وطرق ومنشآت ومرافق خدميّة وغير ذلك من المتطلّبات التي تحتاج الكثير من الاستثمارات. والجزء المتبقي من المساحة يشمل الغابات والمراعي والمروج والصحاري والبادية والجبال.

إنّ أكبر قدر من المساحات القابلة للزراعة تتركز في السودان حيث بلغت تلك المساحات نحواً من 136.8 مليون هكتار، وقد كانت تلك المساحات في كلّ من المغرب والجزائر نحو 30.4 و31.2 مليون هكتار على الترتيب، ومن جهة أخرى فإنّ السودان يزرع فقط 21.1 مليون هكتار تمثّل 15.43% فقط من المساحات القابلة للزراعة فيه، في حين أنّ 115.7 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة تمثّل 84.57% من الأراضي القابلة للزراعة لا تزال غير مستغلّة.

5-2-2- الموارد المائية:

تعدّ الموارد المائيّة بجميع أقسامها من أهم المحددات الزراعية بل أهم المشاكل والعقبات التي تواجه التنمية الزراعية في الدول العربية، كما أنّ معظم منابع الأنهار التي تمر بالدول العربية تقع خارج نطاق تلك الدول، وبالتالي خارج نظام التحكم المائي العربي، فضلاً عن أن بعض الدول العربية تعاني من تدني مستويات الهطولات المطرية مثل مصر وليبيا والسعودية وباقي دول الخليج.

هذا ويقع حوالي 80% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على مدار السنة، والتغير في كمياته من سنة إلى أخرى.

وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل 10.2% من مساحة العالم فإن موارده المائية لا تمثل سوى 0.5% من الموارد المائية المتجددة العالمية، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد العربي حاليا من الموارد المائية المتاحة، حدود 1000 متر مكعب سنويا، مقابل 7000 متر مكعب للفرد كمتوسط عالمي.

وتشير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن جملة الموارد المائية المتاحة (المتجددة) في الوطن العربي تقدر بما يقارب 352 مليار متر مكعب في السنة، تتوزع بين 230 مليارا كمياه سطحية و109 مليارا كمياه جوفية، بالإضافة إلى بعض المياه الناجمة عن إعادة استخدام المياه العادمة من الصناعة والصرف الصحي وتلك المتأتية من تحلية المياه المالحة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006).

ورغم ضعف مستوى حصة الفرد العربي من الماء في الوقت الحاضر فإن التنبؤات المستقبلية تشير إلى أن هذا المستوى سوف ينخفض إلى حدود 460م2 في السنة بحلول عام 2025، وسيصبح أكثر من نصف الوطن العربي تحت خط الفقر المائي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2001) تضاف إلى ذلك احتمالات تناقص كميات المياه التي ترد من الخارج بسبب بعض الخلافات مع دول الجوار المشتركة معها في مصادر هذه المياه، والتي تمثل 50% من المياه المتاحة عربياً والواردة أساساً من نهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر السنغال.

إنّ نسبة هامّة من الموارد المائية تضيع هدراً وتسرباً وتبخراً وتلوثاً. ويعزى ذلك إلى تدني مستوى كفاءة إدارة الموارد المائية، وتدني مستوى أو حتى فقدان الوعي المائي وما يرتبط به من إسراف وتبذير وتلويث للمياه، وتخلّف مستوى التجهيزات والبنية التحتية في مجال استخدام المياه في الري بصورة خاصة.

كما يبين الجدول (2) أنّ وسطي المياه المتاحة للاستخدام سنوياً في الدول العربيّة عام 2005 يُقدّر بحوالي 352 مليار متر مكعب، ويمثل الهطول المطري والمصادر السطحية المصدر الأساسي لهذه المياه بنسبة نحو 65.5% من إجمالي الكميات المتاحة من المياه، وتليها المياه الجوفية، التي تقدر مساهماتها بحوالي 31.1%، بينما يشكّل كل من مصدري مياه التحلية ومصادر التنقية نسباً ضئيلة قدّرت بنحو 0.4%، و3% على الترتيب. إنّ الدول العربية مجتمعة تستغل نحو 80% من المياه المتاحة لها، بينما تترك 20% دون استغلال، وتبلغ الكميات المستغلة في الزراعة حوالي 151.5 مليار متر مكعب، تشكّل حوالي 60% من المياه المستغلّة.

جدول رقم (2): كميات المياه المتاحة بالمليار متر مكعب ومصادرها في الدول العربيّة عام 2005:

الدولة	كمية المياه	% من المجموع	مياه سطحية	%	مياه جوفية	%	مصادر تحلية	%	مصادر تنقية (صرف صحي وخلافه)	%
الأردن	1.231	0.25	0.221	64.2	0.196	24.8	0	0	0.814	10.9
البحرين	0.369	0.12	0	0	0.226	61	0.124	34	0.19	5
تونس	4.815	1.52	2.7	56	1.9	40	0.015	0.3	0.2	3.7
الجزائر	19.5	6.15	12.4	64	6.9	35	0.2	1	0	0
السودان	35.5	11.20	28.12	86.3	4.5	15.7	0	0	0	0
سوريا	67.1	21.18	64.8	96.5	2.3	3.5	0	0	0	0
الصومال	14.7	4.64	8.7	59.2	6	40.8	0	0	0	0
العراق	75.2	23.74	40	53.2	35.2	46.8	0	0	0	0
عمان	1.44	0.45	0.108	7.5	0.186	82.4	0.104	7.3	0.042	2.9
قطر	4.58	1.45	0	0	4.37	95.4	0.164	3.6	0.005	1
لبنان	8.8	2.78	4.8	54.5	4	45.5	0	0	0	0
ليبيا	3.855	1.22	0.08	2	3.4	88.2	0.125	3.3	0.25	6.5
مصر	72.9	23.01	55.5	76.1	7	9.6	0.2	0.3	8.9	12.2
المغرب	4.05	1.28	1.15	28.4	2.9	71.6	0	0	0	0
موريتانيا	1.2	0.38	0.8	66.6	0.4	33.4	0	0	0	0
اليمن	3.9	1.23	1.8	46.2	2.1	53.8	0	0	0	0
الامارات	1.19	0.38	0.135	11	0.88	74	0.175	15	0	0
المجموع	**316.83**	**100.00**	**231.03**	**65.5**	**109.56**	**31.1**	**1.107**	**0.4**	**10.401**	**3**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قاعدة بيانات البيئة الزراعية في الوطن العربي2006: http://www.aoad.org/env/GenInfo.asp

5-2-3- القوة العاملة الزراعيّة:

تتّسم العمالة الزراعيّة العربيّة بالموسميّة، كما تتّسم هذه العمالة بتفاوتها من دولة عربية لأخرى، وعموماً يمكن تقسيم الدول العربية حسب معيار التناسب بين قوة العمل والرقعة الصالحة للزراعة فيها إلى مجموعة أولى تقلّ فيها نسبة القوة العاملة عن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وبالتالي تحتاج إلى قوة عاملة إضافية من أجل استغلال الأراضي بالشكل الصحيح (الجزائر والسعودية والسودان وليبيا واليمن)، ومجموعة ثانية تزيد فيها نسبة القوة العاملة عن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وبالتالي فهي بحاجة إلى تصدير قوة عملها الزائدة لتخفيف الضغط على الدخل الزراعي (سوريا والصومال والعراق ومصر والمغرب وموريتانيا)، ومجموعة ثالثة يكون فيها نوع من التوازن أو التقارب بين النسبتين.

ويتضح من الجدول (3) أنّ إجمالي حجم القوة العاملة الزراعية في الدول العربيّة قد بلغت عام 2005 نحو 29.5 مليون نسمة اي حوالي 30.25% من القوة العاملة الكلية في الدول العربية والبالغة نحو 97.7 مليون نسمة، كما تمثل حوالي 9.5% من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 311 مليون نسمة.

جدول رقم (3): القوة العاملة الزراعية والكلية بالألف نسمة والرقعة الزراعية بالألف هكتار بالدول العربيّة عام 2005:

الدولة	القوة العاملة الزراعية	% من القوة العاملة الزراعية الإجمالية	الرقعة الزراعية	% من الرقعة الزراعية الإجمالية
الأردن	76.38	0.26	1012	0.29
الإمارات	67.06	0.23	560	0.16
البحرين	9.12	0.03	10	0.001
تونس	564	1.91	9769	2.85
الجزائر	1381	4.67	31150	9.08
السعودية	594	2.01	73710	21.48
السودان	8194	27.73	136837	39.88
سوريا	953	3.22	6399	1.86
الصومال	3300	11.17	4367	1.27
العراق	1266	4.28	10010	2.92
عمان	364	1.23	805	0.23
قطر	3	0.01	71	0.02
الكويت	16	0.05	54	0.02
لبنان	39	0.13	388	0.11
ليبيا	91	0.31	15585	4.54
مصر	5824	19.71	3630	1.06
المغرب	4858	16.44	30395	8.86
موريتانيا	702.18	2.38	647	0.19
اليمن	1250	4.23	17715	5.16
المجموع	**29551.74**	**100.00**	**343114**	**100.00**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، المجلد 26، 2006.

5-2-4- الاستثمارات الزراعيّة والموارد الماليّة:

يعتبر الاستثمار الزراعي الأداة المحركة والدافعة للتنمية الزراعيّة، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه القطريّ والقوميّ، من حيث تضييق الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

ويشير الجدول (4) إلى إنّ نسبة الاستثمارات المخصّصة للقطاع الزراعي لا تزال ضعيفة جدّاً، ولم يتجاوز 15558.8 مليون دولار وهو ما يمثّل نحو 11.6% فقط من إجمالي حجم الاستثمارات والبالغ حوالي 134323 مليون دولار، هذا وقد جاءت ليبيا في المركز الأوّل من حيث نسبة الاستثمارات الموجّهة إلى القطاع الزراعي من جملة حجم الاستثمارات في البلاد، حيث بلغ حجم الاستثمارات فيها حوالي 1535.9 مليون دولار تمثّل نحو 26.6% من جملة الاستثمارات، بينما كانت نسبة مساهمتها في مجموع الاستثمارات الزراعيّة العربية نحو 9.9%، وتأتي مصر في المركز الثاني حيث بلغ حجم الاستثمار الزراعي فيها نحو 4569.7 مليون دولار تمثّل ما نسبته 21.3% من حجم الاستثمار الكلّي.

جدول رقم (4): حجم الاستثمارات الكليّة والزراعيّة منها بالمليون دولار في الدول العربيّة كمتوسّط للفترة 2002-2004:

الدولة	حجم الاستثمار الكلّي	من المجموع %	حجم الاستثمار الزراعي	%	من المجموع %
الأردن	1678	1.25	36.9	2.2	0.24
الامارات	15033	11.19	315.7	2.1	2.03
البحرين	978	0.73	11.7	1.2	0.08
تونس	5778	4.30	774.3	13.4	4.98
الجزائر	13147	9.79	1525.1	11.6	9.80
السعودية	28273	21.05	1809.5	6.4	11.63
السودان	1931	1.44	73.4	3.8	0.47
سوريا	3159	2.35	518.1	16.4	3.33
العراق	13667	10.17	1804.0	13.2	11.60
عمان	2466	1.84	185.0	7.5	1.19
قطر	2613	1.95	23.5	0.9	0.15
الكويت	3731	2.78	22.4	0.6	0.14
لبنان	4800	3.57	916.8	19.1	5.89
ليبيا	5774	4.30	1535.9	26.6	9.87
مصر	21454	15.97	4569.7	21.3	29.37
المغرب	8292	6.17	1136.0	13.7	7.30
موريتانيا	135	0.10	20.9	15.5	0.13
اليمن	1414	1.05	280.0	19.8	1.80
المجموع	**134323**	**100.00**	**15558.8**	**11.58**	**100.00**

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربيّة، التقرير الاقتصادي.

كما يتبين من الجدول (5) أنّ الناتج المحلي الإجمالي في السعوديّة يمثّل حوالي 29.1% من مجموع الناتج المحلي في الدول العربية مجتمعةً والبالغ نحو 1057.7 مليار دولار عام 2005، بينما يشكّل الناتج المحلّي للإمارات نحو 12.6% منه، في حين أنّ الناتج المحلّي لكلّ من الجزائر ومصر والكويت يمثّل ما نسبته حوالي 9.7%، و8.43%، و7.64% من مجموع الناتج المحلّي للدول العربيّة.

هذا وقد مثّل مجموع الناتج المحلّي في دول الخليج المعتمدة في اقتصادها على إنتاج النفط حوالي 56.7% من مجموع الناتج المحلّي العربي.

قُدّر الناتج المحلّي لمجموعة الدول العربيّة المصدّرة للنفط والأعضاء في منظّمة أوبك، قُدّر بحوالي 77.2% من الناتج المحلي للدول العربيّة مجتمعةً، مما يُظهر أهمّيّة هذا قطاع النفط في دعم الزراعة العربيّة وتحقيق أهداف التنمية الزراعيّة التي تتطلّع إليها الدول العربيّة.

جدول رقم (5): الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربيّة عام 2005:

الدولة	قيمة الناتج المحلي (مليون دولار)	من المجموع %
الأردن	12861	1.22
الإمارات	133583	12.63
البحرين	13765	1.30
تونس	28817	2.72
الجزائر	102500	9.69
جيبوتي	708	0.07
السعودية	307352	29.06
السودان	28462	2.69
سوريا	25092	2.37
الصومال	1300	0.12
العراق	31719	3.00
عمان	29675	2.81
فلسطين	4131	0.39
قطر	34184	3.23
الكويت	80781	7.64
لبنان	22050	2.08
ليبيا	41632	3.94
مصر	89171	8.43
المغرب	52024	4.92
موريتانيا	1601	0.15
اليمن	16309	1.54
الجملة	**1057717**	**100.00**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، المجلد 26، 2006.

5-2-5- مؤشّرات ودلالات قاعدة الموارد الزراعيّة العربيّة:

ممّا تقدّم يتّضح أنّ الموارد اللازمة للتنمية الزراعيّة على الرغم من كونها متوفّرة في الدول العربيّة إلا أنّها مقسّمة بدرجات متفاوتة في الدول العربيّة، الأمر الذي يصعّب عمليّة الاستفادة منها في مواطن الحاجة إليها من جهة. حيث تتوفّر جميع الموارد المطلوبة لتحقيق التنمية الزراعيّة في الدول العربية ككل، بينما لا تتوافر على المستوى القطري في دولة واحدة، ممّا يحتّم على الدول العربيّة التعاون من أجل تسهيل انتقال هذه الموارد فيما بينها وعبر حدودها.

فعلى سبيل المثال تتوافر الموارد الأرضيّة والمائيّة في السودان، بينما ينقصه العمالة الزراعيّة التي تتوافر بدرجة كبيرة في دولة أخرى مثل مصر، كما ينقصها الموارد الماليّة اللازمة لقيام مشاريع واستثمارات التنمية الزراعيّة وهو المورد الذي يتوفر في دول أخرى مثل ليبيا ودول الخليج وهكذا.

5-3- السياسات الاقتصاديّة والزراعية العربيّة:

من الممكن تقسيم السياسات الاقتصاديّة إلى سياسات كميّة تهتمّ بالوصول إلى أهداف كميّة محدّدة من خلال أرقام بعينها، كالوصول إلى حجم إنتاج معيّن، أمّا النوع الثاني من السياسات فهي السياسات النوعيّة التي تسعى إلى إحداث تغيير نوعي في كل أو بعض القطاعات الاقتصاديّة، كإدخال أسلوب تكنولوجي جديد. كما قد تكون السياسات الاقتصاديّة قطاعية، إذا كان المقصود بها تحقيق أهداف قطاعية (مثل السياسات الزراعية، السياسات الصناعية، سياسات التجارة الخارجية.... الخ).

في مختلف الأقطار العربية **تنحصر اهتمامات السياسات الزراعيّة** بصفة خاصّة حول الحدّ من الواردات وتنمية وتشجيع الصادرات من السلع الزراعيّة والغذائيّة، ووفقاً لهذه السياسات تمّ تعبئة وتوجيه الموارد الزراعيّة المحدودة لمشروعات إنتاجيّة متماثلة في مختلف الأقطار العربيّة بغضّ النظر عن اعتبارات الكفاءة أو عناصر التخصّص ومبدأ الميزة النسبيّة والتنافسيّة، وعكست هذه القضيّة واحدة من أبرز الأمثلة على تضارب السياسات الإنتاجيّة والتجاريّة العربيّة.

وقد **استهدفت السياسات الزراعيّة العربيّة** تحرير القطاع الزراعيّ، وتحرير تجارة وتسويق المنتجات والمدخلات الزراعيّة، وتشجيع الاستثمار وتطوير الخدمات الزراعيّة المساندة. وعلى الرغم من زيادة استخدام التقنيّات الحديثة في القطاع الزراعيّ، إلا أنّها لا زالت في معظم الحالات عند مستوً متواضع، خاصّة في ضوء بروز العديد من التحدّيات الإقليميّة والدوليّة المتنامية في إطار التكتّلات والكيانات الاقتصاديّة وقيام منظّمة التجارة العالميّة.

ويشير الواقع الاقتصادي للأقطار العربيّة خلال الفترات السابقة من منظور **الدور الذي يلعبه القطاع العامّ** في اقتصاد الدولة إلى وجود ثلاثة نماذج اقتصاديّة يتعلّق النموذج الأوّل بميل بعض الأقطار العربيّة بدرجة أكبر نحو اقتصاديّات السوق، وهنا يكون الإنتاج الزراعي مرهوناً بنشاط القطاع الخاص، وينطبق هذا الوضع على السعوديّة والكويت والبحرين والإمارات وعُمان والأردن والمغرب وتونس واليمن.

أمّا النموذج الثاني فيتعلّق بمجموعة الأقطار العربيّة التي اتّجهت نحو القطاع العامّ، حيث رأت فيه عدالة وحسن توزيع الدخل وتملّك المرافق العامّة وإدارتها وتحديد معظم أسعار السلع خارج نطاق السوق، وتتولى المؤسّسات العامّة تجارة الجملة بالأسواق الداخليّة والخارجيّة، بينما يتولّى القطاع الخاصّ تجارة التجزئة. وينطبق هذا الوصف على كلّ من العراق وسوريا والسودان.

ويشير النموذج الثالث إلى الأقطار العربيّة التي مرّت بمرحلة انتقاليّة للتخفيف من التركيز على القطاع العامّ من خلال منح القطاع الخاصّ دوراً أكبر في حجم النشاط الاقتصادي، والتحوّل نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي كما حصل في كلّ من مصر وتونس والمغرب وبدرجات متفاوتة.

انتهجت الدول العربيّة **سياسات إنتاجيّة** استهدفت تشجيع الإنتاج الزراعي ودعمه وتطويره، من خلال اتّباع الدورات الزراعيّة والتراكيب المحصوليّة التي تلائم مختلف النظم الزراعيّة في تلك الدول، وتحقيق

الأهداف التي تضمّنتها خططها التنمويّة. كما اتّبعت الدول العربيّة سياسات التوسّع الأفقي والرأسي حسبما توفّره مواردها الأرضيّة والمائيّة والبشريّة والتمويليّة.

وظلّ **التدخّل الحكومي في الجوانب التشريعيّة**، سواءً على صعيد حجم الحيازة الزراعيّة أو العلاقات الإنتاجيّة الزراعيّة أو الإجراءات التدخليّة للدولة، في اتجاهات تحفيزيّة للإنتاج الزراعيّ، وذلك بدعم مستلزمات الإنتاج، وكذلك اتّجهت السياسات النقديّة إلى أسعار فائدة مخفّضة للائتمان الزراعيّ، بالإضافة إلى تحديد أسعار العديد من المحاصيل الزراعيّة الرئيسيّة بمستويات مشجّعة للتوسّع في الإنتاج.

وفيما يتعلّق بجانب **السياسات الاستثماريّة** فإنّ حجم الاستثمارات التنمويّة ومصادر تمويلها قد تباين واختلف بين الأقطار العربيّة فهناك أقطار اتّجهت إلى حشد وتعبئة مواردها الذاتيّة، وأخرى اتّجهت إلى المؤسّسات المصرفيّة والماليّة الوطنيّة، والبعض الآخر اتّجه إلى التمويل الخارجي، حيث اتّبعت سياسة تشجيع الاستثمار سواء الداخلي أو الخارجي من خلال القوانين المختلفة، إلا أنّ ذلك لم ينجح لغياب متطلّبات الاستثمار الأخرى، ومن أهمّها الاستقرار السياسي والاقتصادي والنقدي وتوفّر البنية التحتيّة.

وبالنسبة **للتركيب المحصولي** في البلدان العربيّة خلال فترة التسعينات فقد اتّسم بالجمود النسبيّ وسيادة زراعة الحبوب بما يعادل 44% من المساحة المحصوليّة العربيّة، أمّا الفاكهة فإنّها تحتلّ مساحة تعادل 25% من المساحة المزروعة كمتوسّط خلال فترة التسعينات، وتمثّل باقي المجموعات المحصوليّة أهميّة نسبيّة منخفضة في التركيب المحصولي.

ومن الملامح الأساسيّة للسياسة الزراعيّة العربيّة الحاجة لتدعيم وتقوية وتنمية **الخدمات المساندة** للإنتاج مثل البحوث الزراعيّة والإقراض والتمويل الزراعيّ، والإرشاد والتدريب الزراعيّ والتنظيمات الزراعيّة، لأنّ الموجود منها يتّصف بالضعف ومحدوديّة الأثر.

واختلفت **السياسات التجاريّة** وفقاً لدرجة القيود المفروضة على التجارة، فهناك مجموعة من الأقطار العربيّة تتّبع سياسات تجارة خارجيّة زراعيّة تنطوي على قيود مخفّفة مع دعم بعض القطاعات كما هو الحال في أقطار مجلس التعاون الخليجي، وهناك أقطار عربيّة تتّبع سياسة ذات قيود متوسّطة كما هو الحال في مجموعة الأقطار متنوّعة الصادرات بهدف الموازنة بين قطاعي الصادرات والإنتاج للسوق المحلّي مثل مصر والأردن والعراق وسوريا والمغرب، وأخيراً هناك أقطار عربيّة تتّسم سياستها التجاريّة الخارجيّة في المجال الزراعيّ بقيود ثقيلة نظراً لضعف قاعدة الصادرات وتراكم الديون الخارجيّة كما هو الحال في كلّ من اليمن والسودان والصومال.

أمّا بالنسبة **للتجارة الزراعيّة البينيّة** فقد اتّسمت بالضعف الشديد بسبب والقيود والمحدّدات سواءً الإداريّة منها والاقتصاديّة والسياسيّة وغيرها. ومن المهمّ في هذا الشأن أنّ هذه القيود أدّت إلى ارتباط التجارة الخارجيّة العربيّة بأسواق الدول الصناعيّة المتقدّمة، وما يتبع ذلك من آثار سلبيّة على إمكانيّات زيادة التعاون الاقتصاديّ العربيّ، وهذا يتطلّب ضرورة تنمية التجارة البينيّة الزراعيّة العربيّة من خلال اتفاقيات التجارة الثنائيّة والإقليميّة والقوميّة وقيام أطر وهياكل مؤسّسيّة مشتركة في مجال الإنتاج الزراعيّ.

وتتباين **السياسات السعريّة** بين الدول العربيّة في مجال المدخلات والمنتجات الزراعيّة وفقاً لدرجة التدخّل الحكومي في تحديد الأسعار، ففي الكويت والسعوديّة وقطر وعُمان والإمارات والبحرين وليبيا لا تتدخّل الحكومة في تحديد سعر أيّ من مدخلات الإنتاج الزراعيّ أو المنتجات الزراعيّة، مع الإشراف والرقابة، ويتمّ إعفاء السلع الزراعيّة والغذائيّة من أيّة رسوم. وقد تميّزت السياسات السعريّة في كلّ من مصر وسوريا والجزائر والعراق والأردن والسودان واليمن وموريتانيا بتدخّل الدولة في تسعير وتسويق بعض المدخلات والمنتجات الزراعيّة، بالإضافة إلى قيام بعض هذه الدول مثل سوريا والعراق بتطبيق نظام التوريد الإجباري لبعض المحاصيل وتحديد أسعار مستلزمات الإنتاج. وفي مصر تمّ تبنّي سياسة زراعيّة سعرية إصلاحيّة تعتمد على إلغاء التدخّل الحكوميّ في الأسعار، وإلغاء الدعم الموجّه لمستلزمات الإنتاج.

ورغم اختلاف السياسات الزراعية السعرية في الدول العربية، إلا أنّ هذه السياسات اتسمت عموماً بتثبيت أسعار المحاصيل الزراعية، وعدم تعديلها إلا في حالة الأزمات الحادة، مما يؤدي إلى وجود تفاوت بين الأسعار المحلية والعالمية، وعدم مراعاة تكاليف الإنتاج الفعلية، كما تتحمل الدولة عبئاً حقيقيا لتغطية تكاليف السياسات السعرية المتبعة سواءً للإنتاج أو للمستلزمات الزراعية.

من جهةٍ أخرة فقد اقتصر دور الحكومات العربيّة في **سياساتها التسويقيّة** للمنتجات الزراعيّة على تنظيم الأسواق والعمليّات التسويقيّة، وإفساح المجال للمنتجين لتسويق إنتاجهم من المحاصيل والسلع الزراعيّة، مع ضمان أسعار مناسبة لبعض الحاصلات والسلع الزراعيّة الاستراتيجية الهامّة كالحبوب، وتتفق السياسات العربية التسويقية في عدم وجود صلة وثيقة بين قطاعات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وفي تدني كفاءة أداء الخدمات التسويقية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وبالتالي ارتفاع الأسعار، إضافةً إلى أنّ نصيب المزارع من سعر المستهلك قليل.

أما عن **السياسات الضريبيّة وسياسات الدعم** فتقوم كل الحكومات بدعم أسعار بعض المحاصيل ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وهناك مبررات سياسية واجتماعية لمثل هذا الدعم، غير أنّه ينبغي الحذر عند استخدام هذه السياسات، حيث تشير التجارب إلى أنّها تضعف الحافز على رفع الكفاءة الإنتاجية، ولا تقود للاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.

حرص واضعو السياسات ومنفّذوها في الدول العربيّة على الوفاء باحتياجات المجتمع، وتدعيم هيكل الاقتصاد القوميّ بمختلف أنشطته ومجالاته عن طريق تحقيق التوازن بين الإنفاق العامّ والموارد المتاحة، ومن خلال ترشيد وضبط الإنفاق يمكن رفع مستوى الأداء وتحقيق تنمية أفضل للموارد، هذا إلى جانب إمكانيّة السيطرة على عجز الموازنة العامّة للدولة.

5-4- أهمّ عوائق التنمية الزراعيّة في الدول العربيّة:

1- عدم توافر موارد المياه اللازمة للنهوض بالإنتاج والتوسّع فيه وخاصّةً عدم الاستفادة من مياه الأمطار نتيجة قلة مشاريع الحصاد المطري، حيث تقدّر كميات الأمطار الهاطلة في الدول العربيّة بنحو 1644

مليار م3، في حين لا تتعدى السعات التخزينيّة لمشاريع الحصاد المطري الأخرى 28.1 مليار م3، وهو ما يمثل نحو 1.71% فقط من كميات الأمطار الهاطلة.

وحسب الجدول (6) فقد قُدّرت الكميات الهاطلة من الأمطار في السودان، التي تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال، بنحو 828 مليار متر مكعب سنوياً، في حين لم تبلغ نسبة الاستفادة من هذه الكميات أكثر من 0.7%، وذلك بسبب السعات التخزينية الضعيفة لمشاريع الحصاد المطري وعدم الاستثمار في هذه المجال نظراً لضعف موارد البلاد الماليّة وانخفاض الاستثمارات الزراعية وقلّة الخبرات والمهارات.

جدول رقم (6): متوسط كميات الأمطار والسعات التخزينيّة لمشاريع الحصاد المطري خلال الفترة 2000-2005:

الدولة	معدل الأمطار ميلليمتر	الكميات الهاطلة مليار م3	سعة تخزين السدود ومشاريع الحصاد المطري مليار م3	النسبة %
الأردن	274.3	8.54	0.385	4.51
تونس	396.5	37.35	1.615	4.32
الجزائر	430.5	95.3	7.13	7.48
السعودية	119.1	56.1	0.234	0.42
السودان	331.3	828.25	5.73	0.69
سوريا	490.7	48.87	3.8	7.78
العراق	240.4	84.59	2.31	2.73
لبنان	716.8	7.45	0.495	6.64
ليبيا	190.5	59.15	0.579	0.98
مصر	119.7	69.9	1.4	2.2
المغرب	268.8	191.1	2.3	1.20
اليمن	311.4	72.83	0.915	1.26
موريتانيا	322	61.88	0.983	1.59
الصومال	505	3.22	0.192	5.96
المجموع	**337.64**	**1644.53**	**28.068**	**1.71**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

2- تفتت الحيازات وشيوع حجم الحيازات الزراعيّة الصغيرة، حيث يتبيّن من الجدول (7) أن أكثر من 20% من الحائزين في الدول العربيّة يمتلكون مساحات تقل عن هكتار واحد، حيث يمثل عدد الحائزين لمثل هذه المساحات نحو 21.77% من عدد الحائزين الكلي في الدول العربية في المتوسط خلال الفترة 2000-2005، في حين تمثل المساحة التي يملكونها نحو 6.4% من إجمالي المساحات المزروعة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستفادة من عوائد السعة ومزايا الإنتاج الكبير للمزرعة، وعدم استخدام الموارد الزراعية بكفاءة. كما يؤدي ذلك إلى كون الزراعة العربية زراعة تقليدية لا تعتمد على الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة والإنتاج.

جدول رقم (7): المساحة الزراعيّة بالألف هكتار ونسب فئات الحائزين والحيازات المختلفة خلال الفترة 2000-2005:

الدولة	المساحة الزراعيّة	أقل من هكتار		من 1-5 هكتار		من 5-20 هكتار		أكثر من 20 هكتار	
		حائزون%	حيازات%	حائزون%	حيازات%	حائزون%	حيازات%	حائزون%	حيازات%
الأردن	184	26.8	4	35.4	21.7	21.1	29.9	16.7	44.4
تونس	2729	7.5	0.3	35.9	8.4	43.6	30.1	13	61.2
الجزائر	7450	17.3	0.6	36.5	11.3	30.6	36.3	15.5	51.8
السعوديّة	3500	22.7	1.4	57.9	7.3	15.4	14.3	4	77
سوريا	4873	13.3	0.2	41.3	23.2	17.1	34.2	28.3	42.4
العراق	5750	17	4.2	46.9	19.2	24.9	33.5	11.2	43.1
لبنان	186	49	8.5	1.5	22.2	29.8	33.7	19.7	35.6
ليبيا	1750	8.1	5	37.2	20.3	25.3	26.7	29.4	48
مصر	3000	37.5	25.9	15.1	29.3	31.5	22.1	15.9	22.7
المغرب	8480	29.8	10.4	45.7	21.9	22.9	43.1	1.6	24.6
اليمن	1515	15.5	7.7	22.7	33.1	3.7	29.1	58.1	30.1
المتوسّط	**39417**	**21.77**	**6.42**	**19.62**	**19.62**	**24.48**	**30.31**	**19.68**	**43.65**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

3- مشاكل التمويل، ومحدودية عدد المؤسسات المالية العاملة في مجال التمويل الزراعي، وعزوف القطاع الخاص عن تمويل المشاريع الزراعية في الدول التي تتوفر فيها أصلاً الإمكانيات الماليّة، حيث لا تمثل نسبة الاستثمارات الممولة من القطاع الخاص في الدول العربية أكثر من 2.2% من إجمالي الاستثمارات.

4- شيوع الزراعة البعليّة وتدنّي إنتاجيّتها بشكل كبير وتذبذبها نتيجةً لذلك، كما تتعرّض الكثير من مناطق الوطن العربيّ لموجات الجفاف ممّا يزيد هذه المشكلة تعقيداً، وتتعرّض الموارد المائيّة السطحيّة إلى التناقص في إيراداتها نتيجة لظروف الجفاف، ووقوع منابع الأنهار الرئيسيّة في أراضي غير عربيّة.

5- إنّ الموارد الزراعية -إلى جانب ندرتها- تتوافر بدرجات متفاوتة وبتوزيع غير منسق بين الدول العربية، هذا فضلاً عن أنّ استثمار الموارد الطبيعية في الوطن العربي يواجه العديد من المشاكل والصعوبات من أهمها الظروف المناخية والبيئية غير المواتية، وعدم توفر الإمكانيات الرأسمالية بالدول التي تتركز فيها الموارد الطبيعية، وعدم كفاية العامل البشري المؤهل والمدرب.

6- قصور السياسات التنموية عن تحقيق التكامل المطلوب بين التنمية الريفية والحضرية، خاصّة فيما يتعلق بارتباط سكان الريف بالموارد الزراعية، وضعف المشاريع الموجّهة للتنمية الريفيّة.

7- عدم وجود مؤسسات عربيّة مشتركة وفعالة للتنسيق في مجال الإنتاج الزراعي المشترك، والدور غير الفعال للمنظّمات القائمة في إعادة توزيع الموارد المتاحة بين الدول العربيّة، وعدم كفاءة الجهاز التسويقي وقصور البنية التحتيّة في الدول العربيّة وعدم ربطها بمشاريع التنمية الزراعية.

8- قصور البيانات المتاحة واللازمة للبحث العلمي عن الإنتاج الزراعي والمناخ الاستثماري في الدول العربية، وعدم توفرها وبالدقّة الكافية في الكثير من الأحيان، ممّا يعيق إمكانيات البحث العلمي الذي يسعى إلى تطوير الإنتاج وزيادته وتحقيق الكفاءة الفنيّة والاقتصادية من استخدام الموارد المتاحة، كما تعاني أغلب الأجهزة الإحصائيّة العربيّة من قصور في العديد من الجوانب الفنيّة المتعلّقة بجمع الإحصاءات الزراعيّة وشموليّتها ودقّتها، كما تتّسم الأجهزة الإحصائيّة الزراعيّة بضعف التنسيق فيما بينها، ممّا يؤدّي في الكثير من الأحيان إلى التضارب والازدواجيّة في البيانات.

9- معوّقات ومحدّدات أوجدتها أحداث سياسيّة وعسكريّة في المنطقة العربيّة، وكانت التنمية من أبرز ضحايا هذه الأحداث بما في ذلك التنمية الزراعيّة، كما أسفرت هذه الأحداث عن استنزاف الطاقات والموارد الماليّة والبشريّة، إضافةً إلى زيادة معدّلات التضخّم وتدهور أسعار الصرف، فضلاً عمّا لحق بالبنيات الأساسيّة والبيئيّة والموارد والثروات الطبيعيّة في تلك المناطق من تدهور وإتلاف بالغَين.

10- معوّقات ومحدّدات فرضتها أحوال بيئيّة ومناخيّة مختلفة، وموجات الجفاف التي أصابت الزراعة في الدول العربيّة في السنوات الفائتة.

11- معوّقات ومحدّدات أفرزتها التطوّرات والمستجدات الإقليميّة والدوليّة، على صعيد التطوّرات في مجال الاقتصاد والتجارة العالميّة، وتقنيات الاتّصال والمعلومات، وتعاظم شأن المنظّمات الدوليّة في جميع مناحي الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وغيرها، بالإضافة إلى إعلاء مبادئ الحريّة الاقتصاديّة والقدرة التنافسيّة وكفاءة تخصيص الموارد وصولاً لما أصبح يُعرف اليوم بالعولمة، التي أحدثت ما يشبه الصدمة للدول العربيّة كنتيجة لضرورات التفاعل والمنافسة في بحر العولمة بالرغم من القدرات والخبرات المحدودة لتلك الدول.

هذا وقد كانت الملفّات الزراعيّة في اتّفاقيّات الشراكة العربيّة-الأوربيّة أكثر الملفّات إثارةً للجدل، حيث أبدى الطرف الأوروبّي تشدّداً كبيراً فيما يتعلّق بالسلع والكميّات والتوقيتات الزمنيّة وشروط دخول الصادرات الزراعيّة العربيّة إلى السوق الأوروبيّة. وهكذا يمكن القول أنّ الشراكات العربيّة-الأوروبيّة قد وضعت قيوداً وعوائق أمام الصادرات الزراعيّة العربيّة لعدد هامّ من الدول العربيّة تنعكس آثارها بطبيعة الحال على قدرات النموّ والانطلاق للقطاعات الزراعيّة العربيّة، كما أدّت منهجيّة التفاوض من الجانب الأوربّي المتكتّل مع الأقطار العربيّة المنفردة إلى إحداث الخلخلة والتضارب فيما بين أهداف ومصالح الدول العربيّة، ممّا انعكس سلباً على البرامج التنمويّة الزراعيّة التكامليّة.

12- معوّقات ومحدّدات اقترنت بتطبيق السياسات الإصلاحيّة في الدول العربيّة، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع كبير وملحوظ في تكاليف الإنتاج الزراعيّ، نظراً للتحرير المتسارع لأهمّ مدخلات الإنتاج وأسعار

الفائدة على القروض الزراعيّة. وقد كان صغار المزارعين هم الأكثر تأثّراً من سواهم بذلك نظراً لضعف إمكاناتهم الماليّة ومقوّماتهم الموردية وضعف قدرتهم على الاستجابة بالكفاءة المناسبة للتغيّرات والمستجدّات الطارئة، إضافةً إلى ما تتميّز به الزراعة بصفة عامّة من ضعف الاستجابة من جانب العرض لأيّة متغيّرات.

13- معوّقات ومحدّدات نمطيّة وتقليديّة أصبحت تمثّل خصائص نمطيّة للزراعة العربيّة، وهي ما يتعلّق بالمستوى التكنولوجيّ المتواضع للإنتاج، وانتشار الزراعة المطريّة وما يرتبط بها من تقلّبات حادّة وارتفاع المخاطرة واللايقين فيها، إضافةً إلى مشكلة التزايد السكّاني المتسارع بمعدّلات هي الأعلى عالميّاً، وما يمثّله ذلك من ضغط متزايد على الموارد العربيّة الزراعيّة المتاحة وعلى الزراعة العربيّة، إضافةً إلى مراكز البحوث العلمية الزراعية الضعيفة، وضعف خدمات الإرشاد الزراعي والنقل غير الفعال للتقنيات الحديثة في الزراعة للمزارعين.

5-5- تقدير الزيادات الممكنة في إنتاج القمح في ضوء التكامل الزراعي العربي كمثال على نتائج التعاون العربي في التنمية الزراعية:

إنّ التعاون بين الدول العربيّة يعدّ شرطاً ضروريّاً من أجل إحداث تنمية إنتاج القمح، وقد يرى البعض أنّ هذا التعاون يجب أن يأخذ شكل الاندماج للأنشطة الزراعيّة في البلدان العربيّة تحت سلطة تنفيذيّة واحدة، لكن تحقيق هذا الهدف يعترضه الكثير من الصعوبات السياسيّة، في حين يرى البعض الآخر أنّه يمكن تحقيق التعاون بين الدول العربيّة في المجال الزراعي من خلال تحرير تجارة السلع الزراعيّة بين الدول العربيّة من كل القيود الجمركيّة وغير الجمركيّة، ولكنه من الواضح صعوبة تحقيق ذلك نظراً لكون غالبيّة الدول العربيّة مستوردة لنفس السلع الزراعيّة (مجلس الوحدة الاقتصاديّة، 1977). ومنه يتّضح أنّ الصيغة الملائمة للتعاون تتمثّل في وضع خطّة عربيّة شاملة تستهدف تحقيق أحجام إنتاجيّة معيّنة.

تعاني الدول العربيّة من عجز كبير ومتزايد في إنتاج القمح، وهوّة شاسعة بين الإنتاج والاستهلاك تقدّر بنحو 35.3 مليون طن كمتوسط 1995-2009، كما يبين الجدول (8).

جدول رقم (8): متوسط كميات القمح المتاحة للاستهلاك والاكتفاء الذاتي كمتوسط للأعوام 2000-2009: (ألف طن)

الدولة	الاكتفاء الذاتي%	الإنتاج	المتاح للاستهلاك	العجز
مصر	59.2	7008.592	11838.84	4830.24
الجزائر	29.04	2330.256	8024.29	5694.04
المغرب	59.7	4080.52	6835.04	2754.52
العراق	34.41	2239.4	6507.99	4268.59
سوريا	107.35	4727.71	4404.01	-323.69
تونس	47.88	1374.5	2870.71	1496.21
السعودية	99.25	2675.87	2696.09	20.22
اليمن	6.91	121.29	1755.39	1634.1
ليبيا	3.91	42.98	1099.23	1056.25
السودان	24.09	357.6	1484.43	1126.83
الاردن	6.77	37.99	561.15	523.16
لبنان	19.93	126.32	633.84	507.52
المجموع	**41.54**	**25123.05**	**60484.03**	**35360.98**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المنظّمة العربيّة للتنمية الزراعيّة الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيّة، أعداد مختلفة.

وقد تم تقدير إمكانيات الزيادة في إنتاج القمح من خلال تحليل أسباب التباين والاختلاف في إنتاجيّة هكتار القمح في الدول العربيّة، الذي تم من خلال دالة الإنتاج التجميعية التي تدخل فيها كل دولة عربية كمشاهدة والتي تعتمد على متغيرات مستقلة هي عبارة عن متغيرات كلية تجميعية حول (كمية العمل الآلي بالساعة، كمية العمل البشري بيوم عمل/رجل، كمية المبيدات بالليتر، السماد الكيماوي والسماد العضوي بالكيلوغرام والمستخدمة لكل هكتار قمح بالإضافة إلى مستوى التعليم السائد في البلد العربي) .

وبناءً على التركيب المحصولي السائد في الدول العربيّة، وعلى المساحات الزراعيّة القابلة للزراعة إلا أنّها لا تزال غير مستغلّة من جهة، وتوافر الموارد المائيّة من جهة أخرى، وبناءً على نسبة المساحات البعليّة والمرويّة من القمح من إجمالي المساحات المزروعة في الدول العربيّة، مع افتراض تزويد الزراعة بما تحتاجه من رأس مال وعمالة من مصادر وفرتها، فقد تم التوصّل إلى الجدول (9) التالي الذي يبين إمكانيات زيادة إنتاج القمح في الوطن العربي، ولتقدير الطلب المتوقع استخدمت النموذج التالي:

$$Q2020 = Q2009 + Q2009 .Edi . (1+I)n$$

حيث: Q2020: الطلب الفردي المتوقع عام 2020.Q2009: الطلب الفردي عام 2009.

Edi: مرونة الطلب الدخلية على القمح .I: معدل نمو الدخل الفردي السنوي.n: عدد السنوات المراد التوقع عندها.

وبعد تقدير الطلب الفردي على المحصول المطلوب فقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكّانيّة التي يمكن أن تحدث من خلال مضاعفة الطلب الفردي عام 2009 حسب عدد السكّان الذي يمكن أن يسود في العام 2020 بناءً على معدّلات النمو السكّاني السائدة في الدول العربيّة.

التوصيات:

- الارتقاء بالإنتاجية الزراعية من وحدة المساحة في الدول العربية، من خلال إعادة توزيع عناصر الإنتاج على الاستخدامات الزراعية المختلفة في الدول المختلفة، ويتم ذلك من خلال استراتيجية عربية موحدة تسمح لتلك العناصر بالانتقال دونما اعتبار للحدود بين دول الوطن العربي.
- توجيه الموارد المالية المخصصة للاستثمار في القطاع الزراعي إلى دول أخرى أقل تكلفة وتتوفر فيها المقومات المناسبة، الأمر الذي يترتب عليه تقليل كلفة الإنتاج الزراعي العربي بشكل عام، بسبب مراعاة مبدأ الميزة النسبية للمنتجات الزراعية.
- إلغاء نظام تبوير الأراضي أو تركها للراحة، والتوسع في مشاريع الحصاد المطري لتوفير المياه اللازمة للتوسع الأفقي في الدول العربية كافّة، وعلى وجه الخصوص في الجزائر والمغرب والسودان وسوريا وتونس في مجال القمح، وفي كل من السودان والصومال والمغرب في مجال الذرة الشاميّة، كأمثلة.
- محاولة إبعاد الخلافات السياسية عن المصالح العربيّة الاقتصادية المشتركة، وتفعيل دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- الاستثمار في مشاريع البنية التحتيّة من خلال رؤية عربية مشتركة، لتسهيل التعامل بين الدول العربيّة على أنّها دولة واحدة.
- تخصيص وتوجيه جزء من الموارد العربية لدعم الخدمات المساعدة كالبحث العلمي والإرشاد الزراعي.

- المراجع:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2001، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 38،.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000، الدراسة القومية حول تطوير قدرات الأجهزة الوطنية في مجال تحليل وتقويم السياسات الزراعية في الدول العربية، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000، السياسات الزراعية العربية-دراسات قطريّة، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، قاعدة بيانات البيئة الزراعية في الوطن العربي - معلومات جغرافية عامة - الموارد المائية،
- المنظمة العربيّة للتنمية الزراعيّة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيّة، أعداد مختلفة.
- المعهد العربي للتخطيط، 2004، السياسات الزراعيّة العربيّة-نظرة شموليّة، الكويت.
- مجلس الوحدة الاقتصاديّة، الأمانة العامّة، "ندوة الجوانب الزراعيّة للتكامل الاقتصادي بين البلدان العربيّة"، البحث الأوّل، الاسكندريّة، 1977.
- FAO, 2012, The multiple dimensions of food security, Rome, Italy.
- FAO, 2010, Medium-term Prospects for Agricultural Commodities Projections to the Year 2010, Rome, 2003.
- Population Reference Bureau, 2012, 2012 population data sheet, Washington, DC. Available at: http://www.prb.org/pdf12/2012-population-data-sheet_eng.pdf
- The Economist Newspaper, 2013, The 9 billion-people question-special report, New York.
- World Bank, 2002, World Development Indicators 2002, Washington, DC. © World Bank. Available at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/13921
- http://www.aoad.org/env/GenInfo.asp
- http://faostat3.fao.org/faostat-gateway/go/to/home/E

جدول رقم (8): إمكانيات التوسع الأفقي بالألف هكتار والتوسع الرأسي والطلب المتوقع والعجز أو الفائض المتحقق بالألف طن في إنتاج الدول العربيّة من القمح:

الدولة	امكانيات التوسع الأفقي	الزيادة في الانتاج الافقي	الزيادة في الانتاج الرأسي	المجموع	الانتاج الحالي	الانتاج الكلي	الطلب المتوقع عام 2020	الفائض
الجزائر	8440.05	10540.89	8443.17	18984.06	2330.26	21314.32	11485.35	**9828.97**
مصر	187.67	1214.82	0	1214.82	7008.59	8223.41	19455.93	**-11232.52**
العراق	1300.49	1659.1	7487.46	9146.57	2239.4	11385.97	10996.54	**389.43**
الأردن	130.74	170.96	138.29	309.24	37.99	347.23	917.82	**-570.59**
لبنان	52.4	137.19	87.98	225.17	126.33	351.5	791.11	**-439.61**
ليبيا	237.96	339.79	106.58	446.36	42.98	489.34	2173.92	**-1684.58**
المغرب	7414.61	10545.35	10860.32	21405.67	4080.52	25486.19	11137.5	**14348.69**
السعودية	2430.33	13157.65	436.14	13593.79	357.6	13951.39	3278.58	**10672.81**
السودان	2323.24	3545.8	3490.86	7036.66	1374.5	8411.16	4651.05	**3760.11**
سوريا	213.09	862.64	419.39	1282.03	4727.71	6009.74	5410.96	**598.78**
تونس	916.26	2160.3	107.01	2267.31	2675.87	4943.18	5582.08	**-638.9**
اليمن	933.01	1297.05	348.42	1645.47	121.3	1766.77	4714.01	**-2947.24**
المجموع	**27701.41**	**53001.15**	**35005.62**	**88010.17**	**25123.85**	**113133.02**	**86094.85**	**27037.15**

المصدر: جمعت وحسبت من – بيانات المنظّمة العربيّة للتنمية الزراعيّة الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيّة، أعداد مختلفة.

FAO, Medium-term Prospects for Agricultural Commodities Projections to the Year 2010, Rome, 2003.